بسبب الازمة الاقتصادية التي شهدتها اسرائيل في السبعينات. وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة العمل العربي في اجمالي قوة العمل في اسرائيل بحوالى ١,٧ بالمئة خلال الفترة المذكورة.

○ تتركز قوة العمل العربية في فئة السن من ١٨ ـ ٥٤ عاماً تقريباً، حيث يشكل العاملون ضمن الفئة المذكورة حوالى ٩١ بالمئة من القوة العاملة العربية مقارنة بـ ٨٣ بالمئة لليهود. ويلاحظ، في المقابل، ان نسبة مساهمة الافراد، فوق ٥٥ سنة، تصل الى ١٥ بالمئة عند اليهود، مقابل ٤,٥ بالمئة عند العرب، وهي تدل على الارتفاع النسبي لسن التقاعد لدى اليهود، مقارنة بالعرب، وتؤدي الى استفادة اليهود من الخبرات التي تتراكم طوال فترة العمل، مقابل النزعة المبكرة للتقاعد عند العرب، كنتيجة مباشرة لطبيعة الاعمال المرهقة التي غالباً ما يقوم بها العرب، وكذلك مستوى الاجور المنخفض.

أما بالنسبة الى البطالة عند العرب، فقد كانت معدلاتها تتبع خطى الركود، أو الرواج، في الاقتصاد الاسرائيلي. ففي الستينات ولغاية منتصف السبعينات، شهدت البطالة انخفاضاً واضحاً، سواء أكان ذلك في الاعداد المطلقة أو النسبية. وسبب ذلك ان هذه الفترة شهدت نمواً في حركة البناء والتشييد، وكذلك في تشغيل المصانع التي استوعبت اعداداً متزايدة من العمال الفلسطينيين. اما السنوات العشر الاخيرة، فقد شهدت ارتفاعاً حاداً في نسبة البطالة، من ثلاثة الآف عاطل عن العمل الى ١٦٢٠٠ للفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (من ٢,٧ بالمئة الى ٩,٥ بالمئة من العمالة العربية). وقد تركزت الزيادة في نسب البطالة في السنوات الخمس الاولى من الثمانينات، وخاصة سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، ويعود ذلك الى المشاكل الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل، والناتجة عن تراخي معدلات النمو في الانتاج، والارتفاع الحاد لنسب التضخم، والاختلال الذي يشهده الميزان التجاري والميزانية. ومن الطبيعي ان تؤدي هذه الظواهر الى ازدياد معدلات البطالة، خاصة عند العرب، نظراً الى طبيعة الوظائف التي يؤدونها (عمال مهرة في الغالب، وقد تركزت البطالة في هذه الفئة من قوة العمل بحوالى ٣٦ بالمئة من اجمالي العاطلين عن العمل في العام ١٩٨٥).

المستوى العلمي والفني للعمالة العربية ودورها في الاقتصاد الاسرائيلي

(أ) المستوى العلمي: يتأثر المستوى العلمي للسكان العرب، ومن ضمنه قوة العمل، بالآثار السلبية للسياسة الاسرائيلية القائمة على التمييز بين العرب واليهود ومحاولة الابقاء على الوضع المتخلف للعرب. وتأخذ هذه السياسة أشكالاً عديدة، منها ضعف مستوى الخدمات التعليمية، من مدارس ومختبرات وخلافه، وضعف المناهج التعليمية، وقلة عدد المدرسين، واكتظاظ الصفوف الدراسية، وانتهاء بقلة فرص العمل المتاحة للخريجين[١٦]. وينعكس ذلك سلباً على الصورة الشاملة للوضع العلمي للسكان العرب، لدى مقارنته باليهود.

وعلى الرغم من السياسة الاسرائيلية هذه، فقد شهد المستوى العام للتعليم عند العرب تغيرات هامة، كما تظهر في الجدول الرقم ١٠؛ اذ انخفضت نسبة المتعلمين الى أقل من أربع سنوات من ٦٤,٤ بالمئة العام ١٩٦١ الى ٢١,١ بالمئة العام ١٩٨٥، وارتفعت، في المقابل، نسبة المتعلمين لأكثر من تسع سنوات من ٩,١ بالمئة العام ١٩٦١، الى ٤٦,٩ بالمئة العام ١٩٨٥. وتبعاً لهذه التغيرات، فقد ارتفع عدد سنوات الدراسة الوسيط للعرب الذين تتجاوز اعمارهم ١٤ سنة من ١,٢ سنة